إنهاء العقد الإداري بالإرادة المنفردة

دراسة مقارنة

الدكتور

حذيفه عادل عبد الكريم منصور

دكتوراة فى القانون العام

دروب المعرفة
للنشر والتوزيع

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	
خلفية الدراسة وأهميتها	9
أولاً: تمهيد	11
ثانياً: مشكلة الدراسة	12
ثالثاً: هدف الدراسة	12
رابعاً: أهمية الدراسة	13
خامساً: أسئلة الدراسة	14
سادساً: حدود الدراسة	15
سابعاً: محددات الدراسة	16
ثامناً: مصطلحات الدراسة	16
تاسعاً: الإطار النظري	18
عاشراً: الدراسات السابقة	22
أحدى عشر: منهجية الدراسة	25
أثنى عشر: أدوات الدراسة	25
الفصل الثاني	
الأساس القانوني لسُلطة الإدارة في إنهاء العقد الإداري بالإرادة المنفردة	27
المبحث الأول: الأساس القانوني لسُلطة الإدارة في إنهاء العقد الإداري من دون خطأ المتعاقد معها	30

الموضوع	الصفحة
▪ **المطلب الأول**: الأساس القانوني القائم على فكرة الصالح العام ومقتضيات سير المرفق العام	31
▪ **المطلب الثاني**: أساس حق الإنهاء يقوم على فكرة السُلطة العامة وامتيازات القانون العام	36
▪ **المطلب الثالث**: أساس حق الإنهاء يقوم على فكرة السُلطة العامة وفكرة احتياج المرفق العام	39
المبحث الثاني: الأساس القانوني لسُلطة الإدارة في إنهاء العقد الإداري بخطأ من المتعاقد معها (سُلطة فرض الجزاءات)	43
▪ **المطلب الأول**: تحديد الأساس القانوني لسُلطة فرض الجزاءات على صعيد الفقه الإداري	44
▪ **المطلب الثاني**: تحديد الأساس القانوني لسُلطة فرض الجزاءات على صعيد القضاء الإداري	46
- **الفرع الأول**: موقف القضاء الإداري الفرنسي	46
- **الفرع الثاني**: موقف القضاء الإداري المصري	48
- **الفرع الثالث**: موقف القضاء العراقي والقضاء الأردني	50
المبحث الثالث: شروط ممارسة سُلطة الإدارة في الإنهاء الانفرادي	52
▪ **المطلب الأول**: شروط ممارسة الإدارة سُلطة الإنهاء الانفرادي من دون خطأ المتعاقد مع الإدارة	52
- **الفرع الأول**: أن يكون قيام الإدارة بإنهاء العقد الإداري صادر من أجل تحقيق المصلحة العامة أو مصلحة المرفق العام	53

الموضوع	الصفحة
- **الفرع الثاني**: أن يكون القرار الصادر بإنهاء العقد الإداري بالإرادة المنفردة مشروعاً	56
▪ **المطلب الثاني**: شروط ممارسة الإدارة إنهاء العقد الإداري بالإرادة المنفردة عند خطأ المتعاقد معها	58
- **الفرع الأول**: مخالفة المتعاقد مع الإدارة لالتزاماته العقدية (الخطأ الجسيم)	58
- **الفرع الثاني**: اعذار المتعاقد بالإنهاء	62
الفصل الثالث	
تطبيقات سُلطة الإدارة	65
في إنهاء العقود الإدارية	
المبحث الأول: سُلطة الإدارة في إنهاء عقد الأشغال العامة	68
- **أولاً**: يجب أن يكون موضوع الأشغال عقاراً	71
- **ثانياً**: أن يكون العمل لحساب أحد أشخاص القانون العام	72
- **ثالثاً**: أن يكون الهدف من الأشغال العامة تحقيق نفع عام	73
▪ **المطلب الأول**: سُلطة الإدارة في إنهاء عقد الأشغال العامة من دون خطأ المقاول	75
- **أولاً**: أن يتخذ قرار الإنهاء قبل انجاز العمل	75
- **ثانياً**: وجود مصلحة عامة تقتضي إنهاء عقد الأشغال العامة	77
- **ثالثاً**: أخطار المقاول بقرار الإنهاء	79

الموضوع	الصفحة
▪ **المطلب الثاني**: سُلطة الإدارة في إنهاء عقد الأشغال العامة بسبب خطأ المقاول	80
المبحث الثاني: سُلطة الإدارة في إنهاء عقد التزام المرافق العامة (عقد الامتياز)	90
▪ **المطلب الأول**: الاسترداد في عقد الالتزام (استرداد الامتياز)	92
- **أولا**: الاسترداد المنصوص عليه في العقد أو الاسترداد التعاقدي	93
- **ثانيا**: الاسترداد غير المنصوص عليه في العقد أو الاسترداد غير التعاقدي	96
- **ثالثا**: الاسترداد الذي تتضمنه قوانين خاصة	98
▪ **المطلب الثاني**: إسقاط الالتزام (إسقاط الامتياز)	99
- شروط ممارسة الإدارة إسقاط الالتزام في العقود الإدارية	101
- **أولاً**: أن يرتكب الملتزم خطأ جسيماً	101
- **ثانياً**: إعذار الملتزم	102
- **ثالثاً**: أن يتم الإسقاط بحكم قضائي	102
المبحث الثالث: سُلطة الإدارة في إنهاء عقد التوريد الإداري	106
▪ **المطلب الأول**: مفهوم عقد التوريد الإداري	106
▪ **المطلب الثاني**: إنهاء عقد التوريد من جانب الإدارة بإرادتها المنفردة	111

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع	
الآثار المترتبة على إنهاء العقد الإداري بالإرادة المنفردة لدواعي المصلحة العامة	117
المبحث الأول: حق المتعاقد في التعويض نتيجة إنهاء عقده من جانب الإدارة بالإرادة المنفردة من دون خطأ منه	120
- **أولاً**: التعويض الاتفاقي والقانوني	123
- **ثانياً**: التعويض القضائي	124
- **ثالثاً**: مبدأ التعويض الكامل	126
المبحث الثاني: مصير الالتزامات المالية المتبادلة والأدوات المستخدمة في التنفيذ	135
▪ **المطلب الأول**: عقد الأشغال العامة	135
- **الفرع الأول**: إنهاء عقد الأشغال العامة من جانب الإدارة لدواعي المصلحة العامة	135
- **الفرع الثاني**: إنهاء عقد الأشغال العامة من جانب الإدارة نتيجة خطأ المتعاقد معها (سحب العمل)	138
▪ **المطلب الثاني**: عقد التوريد	144
- **الفرع الأول**: الآثار المترتبة على إنهاء عقد التوريد لدواعي المصلحة العامة	144
- **الفرع الثاني**: الآثار المترتبة على إنهاء عقد التوريد نتيجة لخطأ المتعاقد معها (الفسخ الجزائي)	145

الموضوع	الصفحة
أولاً: الأثر المترتب على الإنهاء الجزائي المجرد البسيط لعقـــد التوريد	146
ثانياً: الشراء على حساب المورد	147
الفصل الخامس **الخاتمة والنتائج والتوصيات**	151
- **أولاً**: الخاتمة	153
- **ثانياً**: النتائج	154
- **ثالثاً**: التوصيات	156
قائمة المصادر والمراجع	159
المحتويات	167